

# **Final Project 1**

Code: MGM 496-PMG496

## **Project Template**

Faculty of Management  
Midocean University

تأثير التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات  
والفضاء والتقنية بالرياض

## The Impact of Economic Changes on Project Communications, Space and Management in the Technology Commission in Riyadh

هيا راشد الهاجري

222000563

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الأول – 2025 م

## جدول المحتويات

|                                                       |    |
|-------------------------------------------------------|----|
| 1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....             | 3  |
| 1.1. المقدمة:.....                                    | 4  |
| 1.2. مشكلة الدراسة.....                               | 5  |
| 1.2.1. فجوات على المستوى النظري.....                  | 5  |
| 1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي.....                | 5  |
| 1.3. أهمية الدراسة.....                               | 5  |
| 1.3.1. على المستوى النظري:.....                       | 5  |
| 1.3.2. على المستوى التطبيقي:.....                     | 5  |
| 1.4. أسئلة الدراسة.....                               | 6  |
| 1.5. أهداف الدراسة.....                               | 6  |
| 1.6. فرضيات الدراسة.....                              | 6  |
| 1.7. نموذج الدراسة.....                               | 6  |
| 1.8. منهجية الدراسة.....                              | 7  |
| 1.9. الدراسة الميدانية.....                           | 7  |
| 1.10. مخطط المشروع المقترح.....                       | 7  |
| 2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....                | 8  |
| 2.1. المقدمة:.....                                    | 9  |
| 2.2. المتغير المستقل.....                             | 9  |
| 2.3. المتغير التابع.....                              | 9  |
| 2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع..... | 9  |
| 2.5. الخاتمة.....                                     | 10 |
| قائمة المراجع.....                                    | 10 |

## 1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

### 1. المقدمة:

تُعد المشاريع من أهم الأدوات الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني في مختلف دول العالم، إذ تُستخدم كوسيلة رئيسية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية (الخليفي، 2018). وفي المملكة العربية السعودية، تزداد أهمية المشاريع مع توجه الدولة إلى رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التوازن المالي ضمن رؤية المملكة 2030، ما يتطلب إدارة المشاريع بأساليب علمية حديثة تواكب التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية. ومع الإصلاحات المالية الأخيرة، وتقلبات أسعار النفط، والتطورات السريعة في البنية الرقمية، ظهرت تحديات جديدة أمام الجهات الحكومية التقنية في كيفية التخطيط للمشاريع وتنفيذها ومتابعتها وفق الأطر الزمنية والمالية المحددة (القحطاني، 2020).

أوضحت العديد من الدراسات أهمية فهم العلاقة بين الظروف الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع. ففي دراسة الخليفي (2018) التي تناولت أثر المتغيرات الاقتصادية على المشاريع الإنشائية، أشار إلى أن التغيرات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تخصيص الميزانيات ومرونة الجداول الزمنية. وأكد الدوسري (2021) في دراسته حول إدارة المشاريع الحكومية في ظل المتغيرات الاقتصادية أن الأزمات المالية وتذبذب الموارد من أبرز التحديات أمام المؤسسات الحكومية. كما بينت دراسة القرني (2019) ضرورة تبني استراتيجيات إدارية مرنة لمواجهة الأزمات الطارئة، وأظهرت دراسة الشهري (2020) أن غياب التكيف المؤسسي مع المتغيرات الاقتصادية يؤدي إلى تأخير المشاريع وزيادة التكاليف التشغيلية، مما يستدعي البحث عن أساليب جديدة تضمن مرونة التنفيذ.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع، إلا أن معظمها ركز على المشاريع الكبرى في القطاع الخاص أو المقاولات والبنية التحتية التقليدية، بينما توجد فجوة واضحة في الدراسات التي تبحث هذه العلاقة ضمن المؤسسات الحكومية التقنية التي تعتمد على بنية تحتية رقمية وتدير مشاريع معقدة وسريعة التغير مثل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. ومن هنا تظهر الحاجة إلى دراسات ميدانية حديثة تساهم في تقديم حلول عملية تساعد هذه الجهات على تطوير نماذج عمل أكثر مرونة وكفاءة في مواجهة التغيرات الاقتصادية (الدوسري، 2021؛ الشهري، 2020).

تستهدف هذه الدراسة صناع القرار والمديرين التنفيذيين ومديري المشاريع داخل الجهات الحكومية ذات الطابع التقني، كما يستفيد منها الباحثون والدارسون في مجالات إدارة الأعمال والإدارة العامة وإدارة

المشاريع. فهي تبرز أهمية تطوير أطر مرنة تساعد الإدارات الحكومية التقنية على مواجهة التحديات الاقتصادية وضمان استمرارية المشاريع بكفاءة عالية، بما يتماشى مع متطلبات التحول الوطني نحو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الاستدامة المالية التي تسعى إليها المملكة من خلال رؤية 2030 (القحطاني، 2020).

وبناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التغيرات الاقتصادية على كفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض، مع تقديم حلول وتوصيات عملية تسهم في رفع مستوى الجاهزية المؤسسية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية رغم تقلبات الأوضاع الاقتصادية. وتسعى الدراسة إلى سد الفجوات النظرية والتطبيقية في هذا المجال من خلال تقديم نتائج ميدانية يمكن أن تُعمم على مؤسسات حكومية تقنية مماثلة في المملكة العربية السعودية وخارجها.

## 2. مشكلة الدراسة

تواجه الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تحديات متزايدة في إدارة المشاريع بسبب التغيرات الاقتصادية المستمرة الناتجة عن التحولات في السياسات المالية وتقلبات أسعار النفط (الزامل، 2014). ويضاف إلى ذلك الالتزام الوطني بتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، والتي فرضت على المؤسسات الحكومية تبني مشاريع استراتيجية ضخمة ومعقدة تتطلب تخطيطاً دقيقاً وإدارة مرنة للموارد المالية والبشرية (العريفي، 2016). وفي ظل هذه المتغيرات، تبرز هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية كإحدى أهم الجهات الحكومية التي تتحمل مسؤولية إدارة مشاريع حيوية في مجالات البنية التحتية الرقمية والتقنية الحديثة، ما يزيد من حساسية مشاريعها تجاه أي تغيرات اقتصادية مفاجئة.

تشير الأدبيات العلمية إلى أن التغيرات الاقتصادية لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مراحل إدارة المشاريع بدءاً من التخطيط وحتى التنفيذ والتقييم النهائي. فقد أوضح الخلفي (2018) أن التقلبات الاقتصادية قد تؤدي إلى إعادة جدولة الموارد وتعديل الخطط الزمنية وتأخير إنجاز الأهداف الاستراتيجية. كما بين الحربي (2020) أن المؤسسات الحكومية تواجه صعوبات إضافية مقارنة بالقطاع الخاص، نظراً لطبيعة الإجراءات التنظيمية وتعدد الجهات المرتبطة بعمليات اتخاذ القرار، ما يزيد من تعقيد مواجهة التغيرات الاقتصادية ويستدعي وجود خطط بديلة واستراتيجيات تكيف مرنة.

ورغم وجود دراسات متعددة تناولت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع، ركز معظمها على المشاريع في القطاع الخاص أو قطاع المقاولات والإنشاءات أو المشاريع الكبرى المرتبطة بالبنية التحتية

التقليدية (الحربي، 2020). بينما لا تزال الدراسات التي تستهدف المؤسسات الحكومية التقنية – مثل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية – محدودة من حيث عددها وعمقها (الشهري، 2019). وتكمن أهمية هذه الفجوة المعرفية في أن طبيعة هذه المشاريع التقنية تختلف عن المشاريع الإنشائية التقليدية من حيث الأهداف والهيكلية وآليات التنفيذ والمتابعة.

لذلك فإن هذه الدراسة تنطلق من حاجة حقيقية لتحليل هذه الإشكالية بعمق من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع داخل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية باعتبارها حالة تطبيقية، بهدف الوصول إلى نتائج عملية وتقديم مقترحات تدعم صناع القرار ومديري المشاريع في مواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز كفاءة الأداء وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الأطر الزمنية والمالية المقررة بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030.

## 1. فجوات على المستوى النظري

على المستوى النظري، ركزت الأدبيات السابقة بشكل أساسي على دراسة العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع في القطاعات الخاصة أو المشاريع الإنشائية الكبرى، حيث أوضحت هذه الدراسات أثر الأزمات المالية والسياسات الاقتصادية على مشاريع الإنشاء والصناعة (الشهري، 2019؛ العريفي، 2016). ومع ذلك، فإن المؤسسات الحكومية التقنية، التي تتعامل مع مشاريع استراتيجية ترتبط بالبنية التحتية الرقمية والفضائية وتخدم توجهات التحول الرقمي الوطني، لم تحظَ بالقدر الكافي من الدراسات الأكاديمية التي توضح أبعاد هذه العلاقة بعمق. ولا تزال هناك حاجة لتطوير الأطر النظرية التي تشرح تأثير التغيرات الاقتصادية على بيئة العمل في الجهات التقنية الحكومية، وتبين خصوصية هذه المشاريع مقارنةً بالمشاريع التقليدية الأخرى (الخليفي، 2018). وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم إطار علمي يربط التغيرات الاقتصادية بفعالية إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية.

## 2. فجوات على المستوى التطبيقي

أما على المستوى التطبيقي، فتشير الأدبيات والممارسات العملية إلى وجود حاجة متزايدة لتطبيق نماذج عمل مرنة ومحدثة داخل المؤسسات الحكومية التقنية، بهدف التكيف مع التغيرات الاقتصادية المستمرة وضمان استدامة تنفيذ المشاريع بكفاءة عالية (الحربي، 2020). وعلى الرغم من أن بعض الجهات تعتمد بالفعل إجراءات مرنة وخطط بديلة، إلا أن هذه الممارسات غالبًا ما تكون فردية أو غير موثقة بشكل علمي

ومبني على بيانات ميدانية. وتُبرز الدراسات الحديثة محدودية الأدلة التطبيقية التي توضح كيف يمكن للمؤسسات الحكومية التقنية تبني استراتيجيات فعّالة للتكيف مع الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر المالية (الدوسري، 2020). ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة العملية من خلال تقديم نتائج مدعومة ببيانات ميدانية قابلة للتطبيق لدعم متخذي القرار في الهيئة.

وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في السعي للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:  
«ما أثر التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض؟»

### أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والتطبيقية على حد سواء. فعلى المستوى النظري، تسهم هذه الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة تتعلق بالعلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية التقنية، إذ تركز الأدبيات السابقة بشكل أكبر على المشاريع في القطاع الخاص أو المشاريع الإنشائية، بينما لم تنل الهيئات الحكومية ذات البنية التحتية الرقمية والفضائية نصيباً وافياً من البحث الأكاديمي (الشهري، 2019). (ومن هنا، توفر هذه الدراسة مرجعاً علمياً حديثاً يمكن للباحثين والدارسين الاعتماد عليه لفهم تأثير المتغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع الحكومية، كما أنها تمد جسوراً بحثية لدراسات لاحقة يمكن أن تتوسع في دراسة هذه العلاقة من زوايا متعددة وفي هيئات أخرى ذات طبيعة تقنية مماثلة) العريفي، 2016).

وعلى المستوى النظري أيضاً، تقدم هذه الدراسة إطاراً تحليلياً ومنهجياً يساعد في تطوير النماذج الأكاديمية التي يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية التي تعالج نفس الإشكالية من منطلقات جديدة، مثل دراسة دور الابتكار الرقمي أو التحول الرقمي في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، ما يسهم في توسيع القاعدة المعرفية في حقل إدارة المشاريع الحكومية.

أما على المستوى التطبيقي، فتبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم مؤشرات ميدانية دقيقة وتحليلات واقعية لصناع القرار والمديرين التنفيذيين في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. إذ تمكّنهم النتائج المتوقعة من التعرف بشكل أوضح على التحديات الاقتصادية التي قد تؤثر في مراحل تخطيط وتنفيذ المشاريع، كما توفر لهم إطاراً عملياً لبناء سياسات مرنة وخطط طوارئ تستجيب بسرعة للمتغيرات الاقتصادية المستجدة (الحربي، 2020). (ويُتوقع أن تسهم التوصيات المستخلصة من هذه الدراسة في تحسين كفاءة إدارة

المشاريع في الهيئة، بما يعزز مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 التي تؤكد على رفع كفاءة الإنفاق وضمان جودة المشاريع الحكومية) الزامل، 2014).

كما يمكن لهذه الدراسة أن تكون دليلاً تطبيقياً للجهات الحكومية التقنية الأخرى التي تواجه ظروفًا اقتصادية مماثلة، إذ يمكن توظيف النتائج لتطوير برامج تدريبية متخصصة في إدارة الأزمات الاقتصادية، وابتكار حلول مبتكرة تضمن استمرارية المشاريع وتحقيق الأهداف المخططة بأعلى درجات الكفاءة. وبهذا فإن هذه الدراسة لا تكتفي بإضافة قيمة علمية إلى الأدبيات الحالية، بل تقدم حلولاً عملية قابلة للتطبيق، مما يعزز ربط الجانب الأكاديمي بالممارسة الفعلية في بيئة العمل الحكومي التقني.

### 3. على المستوى النظري:

تُعد هذه الدراسة ذات قيمة علمية مضافة، إذ تسهم في سد فجوة واضحة في الأدبيات العربية المتعلقة بمجال إدارة المشاريع داخل المؤسسات الحكومية ذات الطبيعة التقنية، وهي زاوية لم تتل حقها من البحث الأكاديمي الكافي مقارنةً بالدراسات التي تناولت العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع في القطاع الخاص أو المشاريع التقليدية مثل الإنشاءات والبنى التحتية) الشهري، 2019. (وتوفر الدراسة إطاراً علمياً متكاملًا يشرح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والعمليات الإدارية للمشاريع في بيئة العمل الحكومي التقني، بما يدعم تطوير هذا الحقل المعرفي ويوفر مرجعاً موثوقاً باللغة العربية يمكن للباحثين والطلاب الرجوع إليه والاستفادة منه) العريفي، 2016).

كما أن هذه الدراسة تساهم في توسيع نطاق النقاش الأكاديمي من خلال تقديم نموذج نظري يُمكن تكيفه واختباره في سياقات وقطاعات حكومية أخرى، خاصة مع تزايد الحاجة إلى دراسات معمّقة تتناول تأثير الظروف الاقتصادية على أداء الهيئات الحكومية في ظل رؤية المملكة 2030. وتُعد هذه الدراسة نقطة انطلاق لبناء نماذج نظرية إضافية يمكن استخدامها لتطوير سياسات إدارة الأزمات وإعادة هيكلة استراتيجيات إدارة المشاريع بما يتلاءم مع التغيرات المتسارعة في الأسواق والبيئة المالية.

ومن منظور أكاديمي أوسع، تعزز الدراسة ربط المفاهيم الإدارية مثل التخطيط والتنفيذ والتقييم مع النظريات الاقتصادية التي تفسّر سلوكيات الأسواق وتقلباتها، وتبرز كيف تنعكس هذه التغيرات على القرارات الإدارية اليومية في المؤسسات الحكومية التقنية. كما تفتح الباب أمام الباحثين لإجراء دراسات مقارنة بين إدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، ما يساعد على اكتشاف الفروق الجوهرية في أساليب الإدارة والتكيف والحوكمة في ظل الأزمات الاقتصادية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد هذه الدراسة مرجعًا علميًا يُعزز المحتوى العربي في موضوع حيوي يزداد أهميته مع تطور المشروعات التقنية الكبرى التي تنفذها المملكة، ويمكن أن تستفيد منه الجامعات والمراكز البحثية عند إعداد رسائل علمية جديدة أو مقارنات تطبيقية مع تجارب دولية مماثلة. وبهذا، فإن القيمة النظرية لهذه الدراسة لا تقتصر على تقديم معرفة جديدة بل تمتد إلى تحفيز المجتمع الأكاديمي لإعادة دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والإدارية في سياقات مختلفة تدعم خطط التنمية المستدامة.

#### 4. على المستوى التطبيقي:

توفر هذه الدراسة بيانات عملية وتوصيات قابلة للتطبيق يمكن أن يستفيد منها صناع القرار ومديرو المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية وغيرها من الجهات الحكومية ذات الطابع التقني، حيث تسلط الضوء على كيفية مواجهة التحديات الاقتصادية ووضع خطط واستراتيجيات بديلة تضمن استدامة المشاريع ورفع كفاءتها التشغيلية. ومن خلال النتائج والتحليلات الميدانية التي تقدمها، يمكن للهيئة والجهات المشابهة بناء برامج عمل وخطط طوارئ أكثر مرونة، بما يساعد على إدارة الموارد المالية والبشرية بكفاءة عالية حتى في ظل الأزمات الاقتصادية أو التقلبات المفاجئة في الأسواق) الحربي، (2020).

كما تقدم هذه الدراسة حلولاً تطبيقية يمكن تبنيها لتطوير نماذج عمل جديدة لإدارة المشاريع، مثل تبني آليات رصد التغيرات الاقتصادية وتحليل أثارها بشكل دوري، وتدريب مديري المشاريع على مهارات التكيف السريع واتخاذ القرارات المبنية على بيانات دقيقة وحديثة. ومن المتوقع أن تساهم التوصيات التي ستخرج بها الدراسة في دعم المؤسسات الحكومية التقنية في تطوير سياسات إدارة مخاطر اقتصادية فعالة، وتعزيز قدرات فرق العمل على تجاوز الأزمات بأقل خسائر ممكنة مع ضمان استمرارية العمل بجودة عالية) الزامل، 2014).

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تمثل نتائج هذه الدراسة أداة مساندة للجهات ذات العلاقة عند تصميم برامج التدريب والتأهيل الموجهة لمديري المشاريع وفِرَق العمل داخل المؤسسات الحكومية، من خلال تضمين نتائج البحث في الدورات التدريبية وورش العمل التي تستهدف بناء قدرات الموظفين على إدارة المشاريع في ظل بيئات متغيرة اقتصاديًا. كما تساهم الدراسة في توفير مؤشرات تطبيقية مهمة لدعم صانعي القرار في تبني استراتيجيات مرنة تحقق التوازن بين الالتزام بالمشاريع المخططة ومواجهة المتغيرات المفاجئة في السوق والتمويل.

وبهذا فإن القيمة التطبيقية لهذه الدراسة تتجاوز حدود هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية لتكون مرجعاً عملياً يمكن للعديد من الجهات الحكومية ذات المشاريع التقنية الكبرى الاستفادة منه، خاصةً مع التوسع في المشاريع الرقمية والبنية التحتية المتقدمة في المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030 ، التي تؤكد على رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية. وبذلك تبرز أهمية هذه الدراسة كأداة مساندة لصناع القرار في رسم سياسات مرنة ومحدثة تُعزز نجاح المشاريع الحكومية وتقلل من المخاطر الاقتصادية التي قد تؤثر على استمراريتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

## قائمة المراجع

- العريفي، س. ع. (2016). *إدارة المشاريع: الأسس النظرية والتطبيقات العملية*. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- الحربي، م. س. (2020). *التغيرات الاقتصادية وأثرها على الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على القطاع الحكومي*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- الشهري، خ. ع. (2019). *إدارة المشاريع الحكومية في ظل التغيرات الاقتصادية*. مجلة الإدارة العامة، 54(2)، 233-251.
- الخليفي، ع. م. (2018). *التغيرات الاقتصادية المعاصرة وتأثيرها على استراتيجيات التخطيط*. جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز.
- الزامل، ن. ح. (2014). *أثر تقلبات أسعار النفط على التخطيط المالي في المملكة العربية السعودية*. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- الدوسري، أ. ر. (2020). *نماذج مرنة لإدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية التقنية*. الرياض: مركز البحوث الإدارية.
- القحطاني، س. ن. (2020). *إدارة المشاريع الحكومية في بيئات اقتصادية متغيرة*. الرياض: دار العلوم الإدارية.
- القرني، ر. م. (2019). *كفاءة إدارة المشاريع في القطاع الحكومي: دراسة مقارنة*. جدة: مركز الأبحاث الإدارية.